

البحث الثالث

التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء وعلاقته ببعض المتغيرات

د. علي سعيد الطارق*

المخلص

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تعرف مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.
- ٢- تعرف أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً التي تتعرض لها المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.
- ٣- تعرف طبيعة الفروق في مستوى التحرش الجنسي لدى المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية "عازبة- متزوجة".
- وقد تكونت عينة البحث الحالي من (٤٠٠) موظفة جرى اختيارهن بطريقة عشوائية بسيطة من ست وزارات هي (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التخطيط والتنمية، وزارة التجارة، وزارة الزراعة والري، وزارة الخدمة المدنية).
- وقد استخدم الباحث مقياس التحرش الجنسي المكون من (٣٠) بنداً من إعدادده، بعد أن استخدم جميع إجراءات بناء المقياس من صدق وثبات.
- وبعد تحليل البيانات إحصائياً تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- ١- تتعرض المرأة الموظفة في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء للتحرش الجنسي.
- ٢- اتضح أن التحرش الجنسي في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء هي في المستوى العالي.
- ٣- وجد أن أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً هو (التحرش اللفظي).
- ٤- هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين العازبات والمتزوجات في مستوى التحرش اللفظي لمصلحة العازبات، في حين لا توجد فروق دالة في مجالي التحرش الجسدي والتحرش غير اللفظي (الرمزي). وقد اختتم الباحث هذا البحث بمجموعة من المقترحات.

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء، اليمن.

١- مقدمة البحث ومشكلته:

مما لا شك فيه أن المرأة العاملة أحرزت مكاسب عديدة على الصعيدين الشخصي والمجتمعي - بل الدولي - في مضمار إثبات وجودها وفعاليتها في العديد من المجالات، فضلاً عن تلك التحولات الإيجابية التي طرأت على صورتها لدى أبناء الشرائح الاجتماعية المختلفة، غير أنها مازالت تعاني العديد من المشكلات التي يمكن أن توصف بأنها ضريبة تلك النجاحات وتمثل تلك المشكلات في الضغوط البدنية والنفسية التي تواجهها للتوفيق بين عملها وحياتها الأسرية، وما تكابده من صراعات في العمل، ومنغصات قد تصل إلى حد تعرضها لمحاولات التحرش بها جنسياً من زملاء العمل. فظاهرة التحرش الجنسي على حد قول Fitzgerald & Shubler مشكلة اجتماعية لها ماضٍ طويل، وتاريخ قصير، إذ إن قضايا التحرش الجنسي لم تتداول في المحاكم الأمريكية قبل عام ١٩٧٠، ومع ذلك كانت موجودة منذ بدأت المرأة في العمل، ففي عصر المستعمرات نشرت مجموعة من الخادמות عام ١٩٣٤ في مجلة نيويورك الأسبوعية شكوى احتجاجاً على ما تعرضن له من تحرش في أثناء عملهن (فرج وهريدي، ٢٠٠٤، ص ٤).

وفي دراسة على الموظفات الحكوميات الأمريكيات تبين أن (٣٣٪) تعرضن لإشارات وتعليقات جنسية، مقابل (٢٦٪) تعرضن للملامسات بدنية، وحوالي (١٠٪) تعرضن لضغوط المواعدة، وأكهرت (١٠٪) منهن على القيام بممارسات جنسية (Fitzgerald, 1993).

كما اتضح من خلال نتائج الدراسة التي قامت بها لجنة حماية نظام الجدارة والاستحقاق في المجتمع الأمريكي أن هناك (٤٢٪) من النساء تم التحرش بهن جنسياً في مكاتب العمل، وفي دراسة أجريت عام ١٩٨١ حول عمل النساء في المتاجر والمهن تم التوصل إلى أن (٩٢٪) من النساء شعرن أنه تم التحرش بهن جنسياً في العمل، وفي مسح آخر قامت به إحدى المنظمات الحكومية اتضح أن هناك (٣٧٪) من النساء العاملات تم التحرش بهن جنسياً، وأشارت بعض المسوح التي تمت على الطلاب داخل المجتمع الأمريكي إلى أن (٧٠٪) من الطالبات أشرن إلى تعرضهن للتحرش الجنسي من قبل زملائهن وأساتذتهن (عبادة وأبو دوح، ٢٠٠٧، ص ٦).

كما أجريت دراسة في الأردن من قبل مؤسسة Freedom House (٢٠٠٧)، وأظهرت النتائج أن نحو (٦١٪) من النساء تعرضن لواحد من سلوكيات العنف، وجاء الصراخ والشتيم والتحقيق في المرتبة الأولى، ثم الدفع والضرب باليد والرفس بالرجل والضرب بالعصا بالمرتبة الثانية، مع وجود حالات من العنف الجنسي كالتحرش الجنسي وإقامة علاقة جنسية بالإكراه.

وفي سورية أجريت دراسة ميدانية حول العنف الواقع على المرأة العاملة عام (٢٠٠٥) تبين من خلالها أن المرأة تتعرض للتحرش الجنسي بنسبة (١٤،١٪)، وفي دراسة أخرى أوضحت عزة كريم أن هناك (٩١،١٪) من عينة الدراسة قد تعرضن لجرمة خدش الحياء أو التحرش الجنسي، وهناك نسبة (٤،٥٪) تعرضن لمحاولة اغتصاب، وهناك (١،٨٪) تعرضن لجرمة هتك العرض والاعتصاب. وأشارت الباحثة إلى أن

أكثر الجرائم الجنسية التي تتعرض لها الأنثى في المجتمع المصري هي جرائم التحرش الجنسي وخدش الحياء (كريم، ١٩٩٩، ص ٥٤٦-٥٤٧).

أما فيما يخص المرأة الموظفة باليمن فقد حدث تحول كبير في السنوات العشر الأخيرة، أي ما بعد الوحدة المباركة ١٩٩٠م، إذ حققت المرأة الموظفة تقدماً نسبياً في مختلف جوانب الحياة، سواء على صعيد التعليم أم على صعيد المشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وارتفعت نسبة المتعلمات اليمنيات في التعليم ما قبل الجامعي من ٣٪ عام ١٩٦٣م إلى ٢٧،٩٪ عام ١٩٩٥م، وفي التعليم الجامعي من عدد محدود في الستينيات إلى ١٥،٥٪ عام ١٩٩٥م من إجمالي المتعلمين (كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٥م، ص ١٤٣-١٤٤)، كذلك تشير الإحصاءات إلى أن معدل إسهام المرأة الموظفة في اليمن في النشاط الاقتصادي قد بلغ (٢١٪) في العام ١٩٩٥، كما ارتفع معدل النساء العاملات من (٦٪) في العام ١٩٧٥ إلى (١٤،٥٪) في العام ١٩٩٥ (كتاب الإحصاء السنوي، ١٩٧٠، ١٩٨٢، ١٩٩٥).

وعلى الرغم من أن المرأة اليمنية الموظفة حققت تقدماً ملموساً على صعيد إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اليمني، بقي خروج المرأة الموظفة في اليمن إلى ميدان العمل سبباً للعديد من المشاكل التي من ضمنها التحرش الجنسي، وقد أشارت نتائج دراسة جباري إلى أن المرأة اليمنية تتعرض للمضايقات في الشارع في أثناء توجهها من وإلى العمل وذلك من خلال مظاهر متعددة للتحرش الجنسي تتمثل في الهمس والغمز وإصدار التعليقات البذيئة (جباري، ١٩٩٨، ص ١٩).

وتكمن خطورة تعرض المرأة اليمنية الموظفة لمشكلة التحرش الجنسي في أن ذلك سيؤثر سلباً في شخصيتها، وحالتها البدنية والنفسية، وكفايتها في عملها، وعلاقتها الشخصية، وحياتها الأسرية. ولا غرو في ذلك؛ فانعدام الشعور بالأمن الشخصي على البدن والكرامة الشخصية سيثير قلقها، ومن المعروف أنه يصعب في الشخص القلق أن يركز بالقدر الكافي على عمله، كذلك فإنه يؤثر بصورة ضارة في حالتها البدنية والنفسية ومعاناتها من الأعراض النفسجسمية، ومن شأنه أيضاً أن يثير اضطراباً في علاقتها الأسرية، بل يجعلها في ظل إساءة تفسير ما حدث، تلوم نفسها لأنها تحسب أنها مسؤولة عما حدث، وهو ما يعني تضاًؤل ثقتها بذاتها، فضلاً عن شعورها بالعجز وكراهية العمل والرغبة في التغيب عنه.

وتأسيساً على ذلك قام الباحث بدراسة ظاهرة التحرش الجنسي، وقد صيغت مشكلة البحث الحالي بالسؤال الآتي:

- ما مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء؟.

٢- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الحالي من خلال أهمية الموضوع الذي يتناوله وحساسيته هو التحرش الجنسي، ويمكن توضيح الأهمية في مجموعة من النقاط كما يلي:

١- أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في تقدم المجتمع، إذ تسهم في التطوير والتغيير في جميع المجالات، وبالتالي فإن إصلاحها وتعليمها وتفجير طاقاتها واستثمار إمكاناتها هو جزء أساسي من صلاح المجتمع

وتطوره وتقدمه (الطارق، ٢٠٠٢، ص ٣٠).

٢- ازدياد أعداد العاملات ومزاولة المرأة للعمل في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يتطلب منها قضاء وقت طويل في التعامل مع الرجال في بيئة العمل، ومع الضعف النسبي للالتزام بالقيم الدينية لدى بعض الزملاء فضلاً عن زيادة معدل الاستنارة الجنسية الذي يتأتى من وسائل عدة ولاسيما وسائل الإعلام، فإنه من المتوقع زيادة معدل تعرض المرأة الموظفة للتحرش الجنسي أثناء العمل.

٣- الاتجاهات السلبية لأفراد المجتمع نحو عمل المرأة ومكانتها، إن المجتمع لا يزال ينظر إليها نظرة احتقار ودونية، فالمرأة في اليمن محاطة بمنظومة من الأعراف والمعايير التي تشجع على ممارسة العنف والتحرش ضدها (الشرحي وآخرون، ٢٠٠٥، ص ١٢٠).

٤- عدم وجود الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع التحرش الجنسي في المجتمع اليمني، الأمر الذي يعني حاجة المجتمع إلى الدراسات والأبحاث العلمية التي ينبغي أن تكشف عن المشكلات التي تعانيها المرأة اليمنية في ميادين العمل، ومنها مشكلة التحرش الجنسي.

٥- أهمية النتائج التي سيتوصل إليها البحث الحالي، إذ إن تلك النتائج سوف تمد المعنيين في المؤسسات الحكومية بحجم ظاهرة التحرش؛ مما يدفعهم إلى بذل الجهود المكثفة للحد من هذه الظاهرة.

٣- أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تعرف مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.
- ٢- تعرف أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً التي تتعرض لها المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.
- ٣- تعرف طبيعة الفروق في مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية "عازبة- متزوجة".

٤- حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بدراسة التحرش الجنسي لدى النساء العاملات من العازبات والمتزوجات في الدوائر والمؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء خلال العام ٢٠١٠م.

٥- تحديد المصطلحات: (التحرش الجنسي):

من خلال الاطلاع على الأدبيات والعديد من التعاريف المتعلقة بالموضوع تبني الباحث تعريف الباحثين فرج وهريدي الذي ينص على أن التحرش الجنسي هو: "مجموعة من السلوكيات الصادرة عن أحد العاملين (زميل - رئيس) نحو إحدى العاملات (زميلة - مرؤوسة) والتي قد تأخذ صوراً متعددة سواء كانت لفظية (تلميحات - تعليقات ذات طابع جنسي) أم بدنية (ملامسات ذات طابع جنسي) بيدي من خلالها رغبتة في إقامة علاقة جنسية معها على غير رغبة أو ترحيب منها". وهذا التعريف هو ما يعيننا ويناسب موضوع بحثنا "التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء".

أما التعريف الإجرائي لهذا البحث فهو: الدرجة التي تحصل عليها المرأة الموظفة بالمؤسسات الحكومية اليمنية في هذا المقياس المعد لهذا الغرض.

٦- الإطار النظري:

٦-١- مفهوم التحرش الجنسي:

تشير العديد من الكتابات إلى أن مصطلح التحرش الجنسي لم يكن موجوداً حتى منتصف عام ١٩٧٠م، وبدأ الباحثون والعلماء يهتمون به بعده شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة، ولأنه يؤكد الأدوار التقليدية للرجل، والتي تشير إلى أنه أكثر قوة من المرأة، كما أنه في التحرش الجنسي ينظر إلى المرأة على أنها موضوع أو كيان جنسي أولاً، ثم ينظر إليها على أنها امرأة عاملة أو موظفة... إلخ (علي، ٢٠٠٣، ص ١٥).

ويرجع الأصل اللغوي لمفهوم التحرش إلى فعل "حرش" ويعني "خدش"، والتحرش بالشيء معناه التعرض له بغرض تهيجه، وبالاعتماد على هذا المعنى الاصطلاحي يكون التحرش بالإنسان هو "التعرض له بوسيلة ما من أجل إثارتة، ودفعه نحو فعل معين" (المعجم الوجيز، ١٩٩٩، ص ١٤٥).

٦-٢- أشكال التحرش الجنسي:

من خلال مراجعة الدراسات المتعلقة بالتحرش الجنسي، صُنفت أشكال التحرش الجنسي إلى ما يلي:

- ١- سلوك جنسي لفظي، يتضمن التعليقات والألفاظ والفكاهات الجنسية.
- ٢- سلوك جنسي غير لفظي، ويتضمن التعبيرات الجنسية الرمزية، كالغمز.
- ٣- سلوك جنسي جسدي، ويتضمن عدداً من السلوكيات تبدأ من الطبطة على الجسد، والقرص، والمعانقة إلى الاغتصاب (فرانس، ٢٠٠١، ص ٩٦)، (ليلي وميرتون، ٢٠٠٦، ص ١١٤-١١٥)، (عبادة وأبو دوح، ٢٠٠٧، ص ١٨).

٦-٣- أسباب التحرش الجنسي:

هناك عوامل اجتماعية متعددة ومتفاعلة هي التي أدت إلى انتشار ظاهرة التحرش الجنسي بهذا الشكل في المجتمع بمختلف قطاعاته ولكل الطبقات الاجتماعية وبمختلف الأعمار، وتمثل هذه العوامل في الآتي:

- ١- أسباب اجتماعية: كعدم وجود تنشئة سليمة منذ الصغر، وسوء الحالة الاقتصادية، وانتشار معدلات البطالة بين الشباب، وما تبثه وسائل الإعلام من مواد إباحية، وسكوت الضحية وعدم اتخاذها أي رد فعل مما يؤدي إلى تمادي المتحرش.

- ٢- أسباب قانونية: كغياب نص القانون والوجود الأمني المعني بحماية الشارع وتوفير سبل الأمان للمواطنين.

- ٣- أسباب ترجع إلى معتقدات خاطئة: كالخجل، فقد تحجل الضحية من الحادثة لما تتعرض له من لوم واستنكار اجتماعي من الآخرين، والتقليل من شأن الحادث، والشعور بالعار إذ تشعر الضحية بالعار،

ربما لا تتقبل فكرة كونها ضحية أو تظن أنه كان يتوجب عليها وقف الاعتداء، والمظهر العام لبعض النساء وسلوكهن في الطريق العام (الخياري ، م.ت ، ص٣٧).

٦-٤- أماكن التحرش الجنسي بالمرأة :

١- خارج البيت: يمكن أن يحدث التحرش في الشارع، ويكون في صورة كلمات بذينة أو نظرات متفحصة او اعتراض لطريق لضحية أو محاولة لمسها أو الاحتكاك بها، واللمس والضغط بحجة الزحام أو محاولة المرور من بين الناس، كما في وسائل المواصلات وفي أماكن العمل المزدحمة أو المغلقة أو المعزولة، وفي السجون، وفي الدروس الخصوصية، وفي العيادات أو المستشفيات، وفي مكاتب المديرين ورجال الأعمال.

٢- داخل البيت: وقد يحدث التحرش من أحد المحارم كالأب أو الأخ الأكبر أو الأم (كريم، ١٩٩٩، ص٢٣).

٦-٥- الاتجاهات النظرية في تفسير التحرش الجنسي :

من خلال مراجعة التراث النظري والبحثي الذي ارتبط بدراسة التحرش الجنسي في سياقات اجتماعية مختلفة نخلص إلى صياغة أربعة اتجاهات رئيسة في تفسير التحرش الجنسي، وهي على النحو الآتي:

٦-٥-١- الاتجاه التنظيمي:

يركز أصحاب هذا الاتجاه على أشكال التحرش الجنسي التي تتم داخل منظمات، في العمل، لأنها - وفقاً لوجهة نظرهم - من أكثر أشكال التحرش انتشاراً وأشدّها خطورة على المجتمع، ويذهب رواد هذا الاتجاه إلى أن المنظمات تتضمن عدداً من العوامل البنائية التي تدعم التفاوت في حيافة القوة بين الأفراد، وأن هذه العوامل تؤدي الدور الحاسم في ظهور أفعال التحرش ضد النساء، ويحدد أصحاب هذه الرؤية عدداً من تلك العوامل، أهمها:

١- طبيعة التدرج الوظيفي داخل مؤسسات العمل.

٢- نسبة النوع أو الجنس داخل مؤسسة العمل، أي نسبة النساء داخل أي مؤسسة مقارنة بنسبة الرجال.

٣- مجموعة المعايير المهنية واللوائح القانونية التي تحكم مؤسسة العمل.

٤- عدم كفاية الإجراءات القانونية التي تتخذها المؤسسة تجاه ما يظهر فيها من أفعال التحرش الجنسي (Dawson, 2005, p: 110).

٦-٥-٢- الاتجاه الاجتماعي - الثقافي:

يجسد رواد هذا الاتجاه وجهة نظر الاتجاهات النسوية، إذ يتصور رواد هذا الاتجاه أن التحرش الجنسي فعل ناجم عن الأنظمة النوعية ذات السيطرة الذكورية، تلك السيطرة التي تمكن الرجال من أن يمارسوا القوة الجنسية لتأكيد سيادة الرجل وسيطرته، والحفاظ على هذه السيطرة وإعادة إنتاجها باستمرار (Rospenda et al, 1998, p:41).

ويربط رواد هذا الاتجاه ما بين التحرش الجنسي وعمليات التنشئة الاجتماعية التقليدية القائمة على أساس الجندر، إذ لا تعلم النساء فقط التسامح والتجاهل لأفعال التحرش الجنسي من قبل الرجال، لكن تعلم أيضاً تجنب المكافحة والاعتراض العدائي، إضافة إلى أن ثقافة المجتمع الجنسية تحذر النساء من العديد من المخاطر الاجتماعية والنفسية التي قد تترتب على مقاومة أفعال التحرش بأشكال واستراتيجيات علنية (عبادة وأبو دوح، ٢٠٠٧، ص ٢٣).

كما يؤكد رواد هذا الاتجاه أن مشكلة التحرش الجنسي في العديد من المجتمعات ليست مشكلة فردية، بل هي مشكلة اجتماعية عامة؛ لأن الكثير من النساء يجدن أنفسهن في موقف من مواقف التحرش الجنسي، وهذا الموقف ربما لا يرتبط بسياق اجتماعي بعينه، بل تتعرض الأنثى لهذا الفعل في العديد من السياقات الاجتماعية المختلفة، ودخل العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل معها الأنثى، ومن خلال العديد من الأفراد ذوي الإمكانات والوظائف المختلفة (Kendall, 2003, p: 166)، (Rospenda et al, 1998, p: 40).

٦-٥-٣- اتجاه دور الجنس:

يمثل هذا الاتجاه محاولة توفيقية، اعتمد رواده على الاتجاهين السابقين في صياغة إطار نظري يتضمن أفكار كلا الاتجاهين، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن التحرش الجنسي ناجم عن سيطرة أدوار الجنس على الأدوار الأخرى، مثال؛ أدوار العمل، بمعنى أن الرجال دوماً وفي مختلف السياقات يتعاملون مع المرأة من خلال دور الجنس، حتى داخل مؤسسات العمل.

ويربط رواد هذا الاتجاه بين العنف الموجه ضد المرأة بأشكاله المختلفة، وبين الصورة الذهنية للمرأة عند الرجل داخل البناء الاجتماعي، هذه الصورة التي تتشكل من خلال العديد من العوامل البنائية داخل المجتمع، وهذه الصورة الذهنية للمرأة عند الرجل - غالباً - تحكمها النظرة الجنسية، أو النظر إلى المرأة أنها أداة جنسية، إذ إن الرجل حتى إن قبل المرأة في أدوار أخرى، فإنه لا يغيب عن ذهنه الدور الجنسي للمرأة (Poirier, 1999, p: 7).

ومن خلال ذلك يتضح أن المرأة داخل أي مؤسسة تؤدي العديد من الأدوار المهنية، وقد تتعرض لأشكال مختلفة من التحرش الجنسي، وهذا يفسر لنا أشكالاً غير معتادة من أشكال التحرش الجنسي وهو تحرش المرؤوسين برؤسائهم في العمل (Rospenda et al, 1998, p: 42).

٦-٥-٤- نظرية التعلم الاجتماعي:

ترى هذه النظرية أن الاعتداد بالنموذج الرمزي في وسائل الإعلام يعد مصدراً أساسياً لتعلم السلوكيات العنيفة، واللاأخلاقية، إذ يرى باندورا (Bandura) أن الجمهور يتعلم سلوك العنف من مشاهد العنف المقدم في وسائل الإعلام، ويتعلم أيضاً السلوكيات اللاأخلاقية، ومنها سلوك ممارسة الجنس مع من لا يوافق عليه المجتمع والدين أيضاً من هذه الوسائل، وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجاً للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التلفازية التي تقوم بذلك (المجدوب وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٢٩٠).

وفي ضوء نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد دراسة (سهير صالح إبراهيم) أن الشخصية التلفازية أو بطل الفلم يعد نموذجاً لسلوك المشاهدين الذين يكتسبونه من مشاهدة السلوك المقدم في المحتوى الإعلامي، فالتأثير بعيد المدى، والتأثير التراكمي، والمباشر الذي تتركه مثل هذه النماذج السلوكية ذو أهمية كبيرة، فتكرار مشاهدة أشكال السلوك الجنسي المنحرف والسوي على شاشة التلفاز والسينما يمكن أن تفسر بأنها سلوكيات طبيعية يمكن ممارستها في الواقع، ونظراً لأن الصغار يقضون وقتاً طويلاً في مشاهدة في غياب الرقابة لذلك تصبح السلوكيات التي يشاهدونها مادة جيدة للمحاكاة (حجازي، ٢٠٠٣، ص ٥٨).

٧- الدراسات السابقة:

٧-١- الدراسات العربية:

- دراسة كريم (١٩٩٩) بعنوان: "دور ضحايا الجريمة في وقوعها"، أجريت الدراسة في مصر، وهدفت إلى تعرّف ثلاث جرائم: الاغتصاب، هتك العرض، التعرض للأنتى على وجه يحدش حياءها، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الغالبية من الإناث في العينة تعرضن لجريمة خدش الحياء في الطريق العام وكان ذلك بنسبة (٩١,٩٪)، يليهن من تعرضن لمحاولة الاغتصاب بنسبة 4.5 ٪، ثم جريمة هتك العرض والاعتصاب بنسبة (١,٨٪).

- دراسة فرج وهريدي (٢٠٠٤) بعنوان: "التحرش الجنسي بالمرأة العاملة في مصر"، وهدفت الدراسة إلى تعرّف مستوى التحرش الجنسي لدى المرأة العاملة في مصر، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٠) من العاملات في الأجهزة الحكومية والقطاع العام، وقد أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة تعرضن للتحرش الجنسي، وتتسم ردود أفعال الضحايا بالسلبية، وأن أكثر أنواع التحرش شيوعاً هو التحرش اللفظي، كما أن صغيرات السن أكثر تعرضاً للتحرش.

٧-٢- دراسات أجنبية:

- دراسة بانز وسليبيرت (Pains & Selbert, 1978) بعنوان: "العنف الجنسي الذي تتعرض له عينة من المراهقات في أمريكا"، وهدفت الدراسة إلى تعرّف مستوى العنف الجنسي في أمريكا، وقد شملت العينة (٣٠٠) حالة من العاهرات المراهقات اللاتي تراوح أعمارهن ما بين (١٢ و١٨) سنة والمودعات بأحد السجون، كشفت الدراسة عن أن الفتيات اللاتي كن ضحايا العنف الجنسي الأبوي تزيد نسبتتهن على ضحايا الأنواع الأخرى من العلاقات غير الشرعية حيث بلغت نسبتتهن (٧٥٪) من أفراد العينة، كما أشارت الدراسة إلى أن ما يقرب من نصف عدد الأشخاص الذين يهبون من منازلهم في الولايات المتحدة الأمريكية، والبالغ عددهم (٣٠٠) ألف سنوياً هم من الأطفال الذين وقعوا ضحايا العنف الجنسي من آبائهم في منازلهم.

- دراسة برونر وآخريين (Bronner et al, 2003) بعنوان: "التحرش الجنسي بطالبات التمريض في إسرائيل"، وهدفت إلى فحص أنماط التحرش الجنسي بالمرضات وطالبات التمريض وبمحت نماذج،

وكانت أهداف الدراسة تدور حول تحديد أنواع التحرش الجنسي وتحديد (المتحرش) والمشاعر التي يستدعيها ويشيرها التحرش، واستجابات المبحوثين لهذه الأنواع من التحرش مع الأخذ في الحسبان النوع والمكانة المهنية للشخصية المتحرش بها.

وتكونت عينة البحث من (٤٨٧) فرداً. وكشفت النتائج عن حدوث التحرش الجنسي لدى (٩١٪) من المبحوثين على الأقل بنوع واحد، وأعلن (٣٠٪) أنهم تعرضوا لما يزيد على ثلاثة أنواع من التحرش الجنسي، وأعلن (٥٠٪) عن تعرضهم لخمسة أنواع أو ما يزيد من التحرش الجنسي. كما تم التشديد على أن التحرش الجنسي مسألة رئيسية في مكان العمل وتؤثر في (٣٠-٧٠٪) من الممرضين والممرضات والطلاب والطالبات في التمريض ويضر بالآراء والدافعين في العمل.

دراسة: هاندي (Handy, 2006) بعنوان: "التحرش الجنسي في إحدى مدن نيوزلندا".

هدفت الدراسة إلى تعزف خبرات النساء وتجارهن مع التحرش الجنسي في ثلاث منظمات مختلفة في مدينة نيوزلندية. وتدور تساؤلات هذا البحث حول ثلاثة موضوعات رئيسية:

- التساؤل الأول: عن مدى التأثير لدى كل من المنظمة والبيئة المحلية في طبيعة التحرش الجنسي.
- التساؤل الثاني: عن تأثير البيئات والثقافات التنظيمية المختلفة في التعبير عن التحرش الجنسي وتفسيره.

- التساؤل الثالث: هو الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والجماعية لاستراتيجيات مكافحة التحرش الجنسي ومواجهته.

- أما عينة الدراسة فقد اختيرت ثلاث منظمات لها سمات وخصائص تنظيمية مختلفة، فالمنظمة الأولى خاصة بأعمال اللحوم وصناعتها، وهي قطاع يسيطر عليه الذكور وتنخفض فيه نسبة النساء العاملات، أما القطاع الثاني فهو محل تجاري للبيع، وهذا القطاع تسيطر عليه خدمات النساء، في حين كان القطاع الثالث مكتباً لفرع أحد المصارف كان منظمة خدمات تسيطر عليها النساء من أصحاب الباقات البيضاء.

- أما عن الأدوات المستخدمة في البحث فهي المقابلة مع النساء اللاتي وافقن رسمياً وقبلن إجراء مقابلات معهن من أجل دراسة التحرش الجنسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحرش في الوحدة الصناعية له ثلاثة اتجاهات:

- الأول: وجد التحرش الجنسي الفردي والعلي الظاهر، والذي طلب فيه رجال اتصالات جنسية من نساء معينات.

- الثاني: وجد الإرهاب البيئي العام الذي كان يمارس ويقترف بوساطة موظفين رجال، وكان في بعض الأحيان وليس دائماً جنسياً في مضمونه.

- الثالث: توضح الدراسة أيضاً أن بعض المشاركات في الدراسة حاولن تغيير مجال عملهن في المصنع،

والعمل في مجال آخر يسيطر عليه الرجال، وهؤلاء تعرضن لتحرش أكثر عدوانية وعنفاً، واعتقدوا أن هذا التحرش كان مصمماً ومقصوداً ليثبت أنهن غير جديرات وغير قديرات، ولطردهن من وظائفهن.
- أما آليات ضبط هذا السلوك في هذه المنظمة فقد كشفت الدراسة أن النساء كانت لديهن وسائل قليلة فعالة لتغيير هذا السلوك.

٨- فرضيات البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق أهدافه من خلال الإجابة عن الفرضيات الآتية:

- ١- تعاني المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء من التحرش الجنسي.
- ٢- يعد التحرش اللفظي أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً التي تتعرض لها المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.
- ٣- لا توجد فروق دالة إحصائية في مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية "عازبة- متزوجة".

٩- منهجية البحث وإجراءاته:

٩-١- منهج البحث:

بما أن البحث الحالي يهدف إلى توصيف مشكلة التحرش الجنسي في المجتمع اليمني، استخدم الباحث لهذا الغرض المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من أهداف البحث التي حددت في الفصل الأول؛ ولأن المنهج الوصفي يقدم معلومات وحقائق عن وقائع المشكلة الحالية ويوضح العلاقة بين الظواهر (الخطيب، ٢٠٠٦، ص ٥٩).

٩-٢- مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث الحالي من النساء اليمنيات الموظفات في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء.

٩-٣- عينة البحث وأسلوب اختيارها:

تكونت عينة البحث الحالي من النساء اليمنيات الموظفات في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة، وقد جرى اختيار (٤٠٠) موظفة بالطريقة العشوائية البسيطة من عدة مؤسسات حكومية. وفيما يلي عرض تفصيلي للعينة وفقاً لمتغيرات البحث:

١- العينة وفقاً لمتغير المؤسسة الحكومية:

جرى اختيار العينة من أربع عشرة مؤسسة حكومية، منها خمس مدارس، وخمس مستشفيات، إضافة إلى وزارات التخطيط والتنمية، والزراعة، والتجارة، ثم استخرجت التكرارات والنسب المئوية، والجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١)

يوضح عينة البحث وفقاً لمتغير المؤسسة الحكومية.

النسبة	العدد	المؤسسة الحكومية
٦٪	٢٥	مدرسة عائشة
٦٪	٢٥	مدرسة هائل سعيد أنعم
٦٪	٢٥	مدرسة الثالايا
٦٪	٢٥	مدرسة نسبية
٦٪	٢٥	مدرسة أسماء بنت أبي بكر
١١٪	٤٥	مستشفى الثورة العام
١١٪	٤٥	المستشفى الجمهوري
١١٪	٤٥	مستشفى الكويت
١٠٪	٤٠	مستشفى الشرطة
١٠٪	٤٠	مستشفى العسكري
٤٪	١٥	التخطيط والتنمية
٤٪	١٥	الزراعة والري
٤٪	١٥	الخدمة المدنية
٤٪	١٥	التجارة
١٠٠٪	٤٠٠	الإجمالي

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة كانوا من وزارة الصحة، تليها المدارس (وزارة التربية والتعليم)، ثم باقي الوزارات.

٢- العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

قُسمت العينة بحسب هذا المتغير إلى أربع فئات، ثم استخرجت التكرارات والنسب المئوية لكل فئة، والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢)

توزع عينة البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
١٧٪	٦٧	أساسي
٣٠٪	١٢١	ثانوي
٤٧٪	١٨٨	جامعي
٦٪	٢٤	ما فوق الجامعي
١٠٠٪	٤٠٠	الإجمالي

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة من الجامعيين الذين بلغت نسبتهم ٤٧٪، يليهم فئة

المستوى الثانوي بنسبة ٣٠٪، وفي المرتبة الثالثة فئة الأساسي بنسبة ١٧٪، وفي الأخير فئة، ما فوق الجامعي بنسبة ٦٪.

٣- العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

فُسمت العينة بحسب هذا المتغير إلى فئتين، ثم استخرجت التكرارات والنسب المثوية لكل فئة والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)

توزع عينة البحث وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
٦٤٪	٢٥٥	عازبة
٣٦٪	١٤٥	متزوجة
١٠٠٪	٤٠٠	الإجمالي

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة من العازبات، بلغت نسبتهم ٦٤٪، يليهن في المرتبة الثانية المتزوجات بنسبة ٣٦٪.

٩-٤- أداة البحث:

من الضروري عند تصميم المقياس الجيد وإعداده توافر عدد من الشروط والقواعد المنهجية، كما تتطلب فنية تصميم الاختبار دراية واسعة وعميقة بالأساليب المختلفة، ومدى مناسبة كلٍ أو أي منهما للأغراض المختلفة، وبمر بناء أي مقياس بعدد من الخطوات تتمثل في الآتي:

٩-٤-١- تحديد مجالات مقياس التحرش الجنسي:

بعد مراجعة معظم الأطر النظرية ومعظم التعاريف والدراسات السابقة والمقاييس التي تعرضت لموضوع التحرش الجنسي تمكن الباحث من تحديد المجالات الآتية:

١- مجال التحرش الجسدي: وهو مجال يضم مجموعة من المظاهر التي يظهر فيها التحرش الجنسي في صورة الاحتكاك والملامسات الجسدية المتعمدة، وكذلك شد الملابس وتمزيقها. وقد بلغت فقرات هذا المجال (٨) فقرات.

٢- مجال التحرش اللفظي: وهو مجال يضم مجموعة من المظاهر التي يظهر فيها التحرش الجنسي في صورة تعليقات، وحركات، وأصوات، ومزاح، وهمسات ذات محتوى جنسي، وقد بلغت فقرات هذا المجال (٢١) فقرة.

٣- مجال التحرش غير اللفظي (الإيمائي): وهو مجال يضم مجموعة من المظاهر التي يظهر فيها التحرش الجنسي في صورة إرسال الرسائل الجنسية، والهدايا، وعرض الصور والأفلام الفاضحة، وإصدار التعابير الرمزية كالغمز والنظرات المؤذية، وإرسال القبلات باليد، وقد بلغت فقرات هذا المجال (١١) فقرة.

٩-٤-٢- صياغة مفردات المقياس:

لغرض إعداد فقرات المقياس بحسب مجالاته قام الباحث بتوجيه استبيان استطلاعي إلى عينة عشوائية مؤلفة من (١٠٠) موظفة، وبعد ذلك قام الباحث بجمع الاستمارات وتحليل ما تضمنته من عبارات واختيار المناسبة منها، وفي ضوء ذلك تم مبدئياً صياغة (٤٠) عبارة موزعة على ثلاثة مجالات لتشكّل الصورة الأولية لمقياس التحرش الجنسي.

٩-٤-٣- صدق المقياس:

يقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما تستهدف قياسه؛ ولذا يعد الصدق من أهم الشروط التي يجب توافرها في بناء المقياس والاختبارات النفسية (عريفج وآخرون، ١٩٩٩، ٩٢). ولغرض التعرف إلى صدق فقرات مقياس التحرش الجنسي بوصفه خطوة أساسية لإعداده قام الباحث بإجراء أنواع عدة من الصدق، منها:

١- الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

يعد الصدق الظاهري من مستلزمات بناء المقاييس الشخصية، وغالباً ما يقرر ذلك مجموعة من الخبراء المتخصصين في المجال من خلال الفحص المنطقي لفقرات المقياس وتقرير مدى صلاحيتها لقياس الخاصية أو المشكلة المراد قياسها (عبد الرحمن، ١٩٨٣، ص٢٢٦)، لذلك قام الباحث بعرض العبارات بصورتها الأولية على عشرة من الخبراء المتخصصين في العلوم التربوية النفسية وفي علم الاجتماع، وبعد أن تم عرض المقياس على المحكمين اعتمدت درجة القطع (٨٠٪) فأكثر بين المحكمين لأنه يعد مؤشراً مقبولاً لصلاحية المجال والفقرة لأن المجال أو الفقرة التي يرفضها ثلاثة خبراء تحذف من المقياس، وقد أسفر التحليل عن حذف (٣) فقرات لم تكن نسبة الموافقة عليها كافية؛ أما المجالات فقد ظلت كما هي لصلاحيتها.

٢- صدق التمييز:

من أجل تحقيق صدق التمييز قام الباحث بتطبيق المقياس على (٢٠٠) موظفة من خارج العينة الأساسية، وبعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتحليل استجابات أفراد العينة، ورتبت الدرجات التي حصل عليها المستجيبون في المقياس تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى، وأخذت ما نسبته (٢٧٪) من الدرجات العليا، ومثلها (٢٧٪) من الدنيا بوصفها مجموعتين متطرفتين، بحيث أصبح عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (١٠٨)، وذلك بواقع (٥٤) استمارة بوصفها مجموعة عليا، و(٥٤) استمارة بوصفها مجموعة دنيا. ثم استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين. وتبين أن (٧) فقرات من أصل (٣٧) فقرة غير مميزة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)*، والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤)

درجات القوى التمييزية لفقرات مقياس التحرش الجنسي

قيمة ت	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		م
	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٨,١٦٠	٧٥	٤,٢٤	٩٤	٢,٩١	.١
٦,٣٠٥	١,٠٢	٤,١٥	١,٠٦	٢,٨٩	.٢
٦,٨٧٣	٨٤	٤,٠٧	٩٧	٢,٨٧	.٣
٨,٧٠٩	٨٦	٤,٤٣	٩٣	٢,٩٣	.٤
٧,٠٨٧	١,٠٨	٤,١٧	١,٠١	٢,٧٤	.٥
٧,٥٢٤	٦٣	٤,٥٧	١,٠١	٣,٣٥	.٦
٧,٢٩٨	٨٤	٤,٥٧	١,٢٦	٣,٠٧	.٧
**١,٣٧٣	١,٢٠	٣,٩١	١,٠٤	٣,٦١	.٨
٥,٩٦٢	١,٠٣	٤,٢٠	١,٢٢	٢,٩١	.٩
٥,٠٩٨	١,١٤	٣,٥٦	١,١٦	٢,٤٣	.١٠
٧,٣٨٣	٨٩	٤,٠٤	١,١١	٢,٦١	.١١
٤,٩٨١	٩٣	٣,٩٦	١,٠٤	٣,٠٢	.١٢
٧,٤٢٦	٦٠	٤,٥٧	٩٦	٣,٤٣	.١٣
٧,٩٠٠	٦٦	٤,٤٦	١,٠٥	٣,١٣	.١٤
٤,٦٥١	١,٠٤	٣,٨٣	١,٢٦	٢,٨٠	.١٥
**١,٣٣٨	١,٢٢	٣,٧٠	١,٠٧	٣,٤١	.١٦
**١,٠٢١	٠,٢٢	٢,٩٥	٠,٠١	٣,٠٠	.١٧
٥,٠١٨	٩٢	٣,٩٤	١,١٤	٢,٩٤	.١٨
**١,٦٢	٠,٤٨	٢,٨٢	٠,٢٣	٢,٧٥	.١٩
**١,٩٠	٠,٤٨	٢,٨٢	٠,٢٣	٢,٩٥	.٢٠
٦,١٦٤	٨٩	٤,٣٥	١,٠٩	٣,١٧	.٢١
٥,٦٥٠	٩٠	٤,٢٢	١,١٣	٣,١١	.٢٢
٤,٠٨٣	١,١٧	٣,٦١	١,٣٧	٢,٦١	.٢٣
٣,٢٣٣	١,٢٣	٣,٣٧	١,٢٧	٢,٥٩	.٢٤
**١,٥٥	٠,٢٣	٢,٦٨	٠,٢٨	٣,٢٢	.٢٥

م	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		قيمة ت
.٢٦	٢,١١	١,٠٠	٣,٠٦	١,٢٥	٤,٣٣٠
.٢٧	١,٩٦	٩١	٢,٥٦	٩٠	٣,٣٩٤
.٢٨	٢,٦٧	٩٩	٣,١١	١,٢٨	٢,٠١٤
.٢٩	٢,٨٩	١,١٣	٣,٧٦	٩٥	٤,٣٣٨
.٣٠	٢,٣١	١,١٦	٣,٣٥	١,٢٢	٤,٥٣٠
.٣١	٢,٤٤	١,١٦	٣,٨٩	٨٨	٧,٢٨٠
.٣٢	٣,٣٣	١,٠٥	٤,٠٧	٩١	٣,٩٢٩
.٣٣	٣,٣٥	٩٣	٤,٥٠	٦٧	٧,٣٥١
.٣٤	٣,٢٨	٠,٢٢	٢,٥٨	٠,١٦	١,٨٢**
.٣٥	٣,٣٩	٨١	٤,١٣	٨٣	٤,٧٠٥
.٣٦	٣,١٣	٩٣	٤,٢٤	٩٣	٦,١٩٨
.٣٧	٣,٤٣	١,١٦	٤,١٧	٩٧	٣,٦٠٧

* القيمة الناتجة الجدولية عند درجة حرية (١٠٦) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = (١,٩٧) تقريباً.

** غير دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

٣- صدق البناء:

والهدف من هذا الإجراء هو استخراج اتساق الفقرات وفق معامل ارتباط بيرسون (Person) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، أي إن كل فقرة من فقرات المقياس تقيس المفهوم نفسه الذي يقيسه المقياس كله عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)*، والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول (٥)

نتائج معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس

الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة
٠,٥١	.٣	٠,٤٤	.٢	٠,٥٦	.١
٠,٤٧	.٦	٠,٥٥	.٥	٠,٤١	.٤
٠,٣٥	.٩	** ٠,١١	.٨	٠,٢٢	.٧
٠,٢٢	.١٢	٠,٤٥	.١١	٠,٤٨	.١٠
٠,٥٦	.١٥	٠,٥١	.١٤	٠,٣٣	.١٣
٠,٤١	.١٨	** ٠,١٩	.١٧	** ٠,١٤	.١٦
٠,٣٣	.٢١	** ٠,١٧	.٢٠	** ٠,١١	.١٩
٠,٢٨	.٢٤	٠,٥٢	.٢٣	٠,٢٣	.٢٢
٠,٣٩	.٢٧	٠,٤٩	.٢٦	** ٠,١٩	.٢٥

٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٣٩	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,٢٨
٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٥١	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٣١
٠,٤٤	٠,٣٦	٠,٤٧	٠,٣٥	٠,١٤**	٠,٣٤
...	٠,٣٩	...	٠,٣٨	٠,٥١	٠,٣٧

*القيمة الجدولية لمعامل الارتباط بدرجة حرية (١٠٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٠,٢١) تقريباً.
** غير دالة عند مستوى (٠,٠٥).

نلاحظ من الجدولين (٤) و(٥) أن هناك (٧) فقرات غير متجانسة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية ضعيفة، ولم ترتقي إلى المستوى المطلوب، وهي نفس الفقرات التي كانت غير مميزة، وهذه الفقرات هي (٨ - ١٦ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢٥ - ٣٤)؛ ولذا تم حذف (٧) فقرات من المقياس لعدم قدرتها على التمييز، ولعدم تجانسها، ليصبح عدد فقرات المقياس بصورته النهائية (٣٠) فقرة صالحة ومميزة (ملحق-١).

٩-٤-٤- ثبات المقياس:

استخرج الباحث الثبات لمقياس التحرش الجنسي بطريقة التجزئة النصفية، إذ قام بتصحيح استجابات أفراد عينة الثبات البالغ عددهم (٢٠٠) فرد، ثم جزأ فقرات المقياس إلى جزأين، مثل الجزء الأول الفقرات التي تحمل الأرقام الفردية، أما الثاني فقد مثل الفقرات التي تحمل الأرقام الزوجية، وحسب تباين درجات الفقرات الفردية، وتباين درجات الفقرات الزوجية، وتباين الدرجات الكلية، وباستخدام معادلة "جتمان" (Guttman) (عودة، ١٩٩٣، ص ٣٥٢) في حساب الثبات، وجد أن جميع قيم معاملات الثبات عالية والجدول (٦) يوضح ذلك.

الجدول (٦)

نتيجة اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
مجال التحرش الجسدي	٧	٨٦٤
مجال التحرش اللفظي	١٥	٨٥٨
مجال التحرش غير اللفظي	٨	٩٠٧
مقياس التحرش الجنسي	٣٠	٩٣٥

نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الثبات التي استخرجها الباحث كانت عالية، وهذا يعني أن مقياس التحرش الجنسي يتمتع بثبات عالٍ ويمكن الاعتماد على نتائجه.

٩-٤-٥- تصحيح المقياس:

تضمن المقياس بصورته النهائية (٣٠) فقرة، و(٥) بدائل للإجابة عن كل فقرة، هي: (دائماً . غالباً . أحياناً . نادراً . أبداً)، كما أعطى كل بديل درجة، حيث يعطى البديل دائماً (٥) درجات، والبديل غالباً (٤) درجات، والبديل أحياناً (٣) درجات، والبديل نادراً (٢) درجتين، والبديل أبداً الدرجة (١). وتبلغ

أعلى درجة للمقياس (١٥٠) درجة، وأقل درجة للمقياس (٣٠) درجة، كما يبلغ الوسط الفرضي للمقياس (٩٠) درجة، وبذلك أصبح المقياس جاهزاً للتطبيق.

٩-٤-٦- الوسائل الإحصائية:

- استخدم الباحث مجموعة من الوسائل الإحصائية التي تحقق أهداف بحثه، وهذه الوسائل هي:
- التكرارات والنسب المئوية، وذلك لمعرفة نسبة التحرش الجنسي.
- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك للتعرف إلى متوسط درجات الأفراد في التحرش الجنسي ومدى انحراف تلك الدرجات عن المتوسط الحسابي، وكذلك لمعرفة خصائص العينة، وتوزيعها بحسب العوامل الديموغرافية.
- اختبار (T. Test) لعينة واحدة، وذلك لمعرفة مستوى التحرش الجنسي.
- اختبار (T. Test) لعينتين مستقلتين، وذلك لاستخراج الفروق في مستوى التحرش تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازبة - متزوجة)، وكذلك لاستخراج القوى التمييزية لفقرات مقياس التحرش الجنسي بطريقة المجموعتين المتطرفتين.
- معامل الارتباط بيرسون، لاستخراج صدق بناء علاقة الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية.
- معادلة جتمان لاستخراج الثبات بحسب المجالات.

١٠- عرض النتائج ومناقشتها:

١- الهدف الأول: تعرف مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء.

قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة على مقياس التحرش الجنسي، لأن فقرات المجالات تختلف في عددها من مجال لآخر، قام الباحث باستخراج المتوسط النظري للاستجابة البالغ (٣) درجات، واستخراج متوسط الاستجابة في كل مجال وعلى المقياس كله ومقارنة تلك المتوسطات بالمتوسط النظري، لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطين استخدم الباحث الاختبار التائي لعينة واحدة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)*، والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧)

الفروق بين المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة والمتوسط الفرضي لمقياس التحرش الجنسي

المتوسط النظري = (٣)، وعدد أفراد العينة (٤٠٠)				
المجالات	عدد العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة (ت) المستخرجة
التحرش الجسدي	٧	٣,٢١	٠,٦٣	**٥,٨٢
التحرش اللفظي	١٥	٣,٩٨	٠,٤١	**٣٢,٦٦
التحرش غير اللفظي	٨	٣,٨٧	٠,٦١	**٢٧,٩٩
مقياس التحرش الجنسي	٣٠	٣,٦٧	٠,٥٥	**٢٢,١٦

* القيمة التائية الجدولية عند درجة حرية (٣٩٩) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = (١,٩٦) تقريباً.

** دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط النظري، كما أن جميع القيم التائية المستخرجة أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١,٩٦) درجة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (٣٩٩) درجة، وهذا يعني وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتوسط الفرضي لمقياس التحرش الجنسي وبين المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة، أي إن المرأة الموظفة في المجتمع اليمني تتعرض للتحرش الجنسي.

ولمعرفة مستوى التحرش الجنسي قام الباحث بتقسيم الدرجات التائية التي حصلت عليها أفراد العينة إلى ثلاثة مستويات هي (عالٍ - متوسط - منخفض) كما يلي:

- المستوى المنخفض: ويمثل الموظفين اللاتي تراوح درجاتهن بين (٣٤ و ٦٩) درجة.
- المستوى المتوسط: ويمثل الموظفين اللاتي تراوح درجاتهن بين (٧٠ و ١٠٥) درجات.
- المستوى العالي: ويمثل الموظفين اللاتي تراوح درجاتهن بين (١٠٦ و ١٤١) درجة، والجدول (٨) يوضح ذلك.

الجدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية لدرجات أفراد العينة على مقياس التحرش الجنسي

النسب المئوية	العدد	المستوى	فئات الدرجات التائية
١٦,٧٥ %	٦٧	المنخفض	٦٩ - ٣٤
٣٠,٥٠ %	١٢٢	المتوسط	١٠٥ - ٧٠
٥٢,٧٥ %	٢١١	العالي	١٤١ - ١٠٦
١٠٠ %	٤٠٠	...	المجموع

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي بمستوى عالٍ بلغ (٢١١) موظفة من أصل (٤٠٠) عاملة ونسبة (٥٢,٧٥%) يليهن اللاتي حصلن على مستوى متوسط في التحرش الجنسي وعددهن (١٢٢) موظفة بنسبة (٣٠,٥٠%)، وفي الأخير جاءت اللاتي لديهن مستوى منخفض في التحرش الجنسي والبالغ عددهن (٦٧) موظفة بنسبة (١٦,٧٥%)، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لديهن مستوى عالٍ في التحرش الجنسي، بمعنى أن موظفات الدوائر والمؤسسات الحكومية في المجتمع اليمني بوجه عام يتعرضن للتحرش الجنسي بمستوى عالٍ.

٢- الهدف الثاني: (تعرف أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً لدى المرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء).

ولأجل معرفة ذلك قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية لكل نوع من أنواع التحرش الجنسي (لفظي - جسدي - غير لفظي)، والجدول (٩) يوضح ذلك.

الجدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على مجالات مقياس التحرش الجنسي

المجالات	منخفض		متوسط		عالٍ	
	ك	%	ك	%	ك	%
التحرش الجسدي	٣١٢	٧٨	٥٩	١٤,٧٥	٢٩	٧,٢٥
التحرش اللفظي	١٦	٤	١٠١	٢٥,٢٥	٢٨٣	٧٠,٧٥
التحرش غير اللفظي	٩٣	٢٣,٢٥	٢٨٧	٧١,٧٥	٢٠	٥
مقياس التحرش الجنسي	٣٢	٥,٧٥	٩١	٢٢,٧٥	٢٨٦	٧١,٥

نلاحظ من الجدول السابق أن أكثر أنواع التحرش الجنسي شيوعاً هو التحرش اللفظي، إذ بلغ عدد الموظفين اللاتي يتعرضن للتحرش اللفظي بمستوى عالٍ (٢٨٣) ونسبة (٧٠,٧٥٪)، يليه التحرش الجسدي الذي بلغت نسبه (٧,٢٥٪)، وفي الأخير التحرش غير اللفظي ونسبة (٥٪). كما نلاحظ أن التحرش الجسدي يقع ضمن المستوى المنخفض، والتحرش غير اللفظي يقع ضمن المستوى المتوسط.

وهذه النتيجة تكاد تكون متقاربة إلى حد ما مع نتائج بعض الدراسات السابقة، ففي مسح أجري في الجيش الأمريكي طبق عام ١٩٨٨ على ٢٨٢٩٦ جندياً وضابطاً في الجيش، إذ بلغ عدد الإناث فيه (٢٢٣٧٢) امرأة مقابل (٥٩٢٤) رجلاً، قرر (٧٨٪) من النساء، مقابل (٣٨٪) من الرجال أنهن تعرضن لبعض سلوكيات التحرش ومعظمها ذات طابع لفظي. (Hay & Elig, 1999, P:238)

وفي مسح أجري باستخدام الهاتف على (٣٠١٣) امرأة تبين أن (٥٣٪) منهن من تحدث معها مشرفها حول سلوكه ومشاكله الجنسية، و(٩٪) منهن من لمسها مشرفها بطريقة جنسية، و(١٧٪) تحدث معها حول مظهرها وجسمها. وفي دراسة على (١٣٨) عاملة قرر (١٠٪) منهن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي البدني بصورة متكررة، وأن (٢٧٪) منهن تعرضن لتحرش جنسي لفظي (Ellis et al., 1991, P:1325).

إن التحرش في المجتمع اليمني يكاد يتركز على التحرش اللفظي؛ وذلك لأن العادات والتقاليد تطغى على الإنسان اليمني حتى في مجال العمل، فالفرد في مجتمعا لا يستطيع الاقتراب من الموظفة أكثر من الحدود المسموح بها، إذ إن المجتمع اليمني ينظر إلى المرأة على أنها عار، وبالتالي يمنع الاحتكاك بها، إلا فيما ندر من النساء المتحررات، وهذا هو ما جعل التحرش الجنسي بالمرأة اليمنية متركزاً على التحرش اللفظي فقط وكذلك التحرش التعبيري ولو بنسبة بسيطة.

٣- الهدف الثالث: تعرف طبيعة الفروق في مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء وفقاً لتغير الحالة الاجتماعية (عازبة - متزوجة).

ولمعرفة ذلك قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكلٍ من الموظفات العازبات والمتزوجات كلاً على حدة، ولكل مجال وكذلك الحال بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس، إذ جرى استخراج دلالة الفروق باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة (٠,٠٥)*، والجدول (١٠) يوضح ذلك.

الجدول (١٠)

نتائج الاختبار التائي لمعرفة دلالة الفروق في مستوى التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في أمانة العاصمة صنعاء وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازبة - متزوجة).

المجالات	عازبة (٢٥٥)		متزوجة (١٤٥)		قيمة (ت) المستخرجة
	متوسط	انحراف	متوسط	انحراف	
التحرش الجسدي	٣,٤١	٠,٦٣	٣,٣٢	٠,٦٨	١,٢٨**
التحرش اللفظي	٣,٤٢	٠,٧٢	٣,١٩	٠,٦١	٣,١١
التحرش غير اللفظي	٣,٧٨	٠,٦١	٣,٧٧	٠,٥٧	٠,٢٧**
مقياس التحرش الجنسي	٣,٥٤	٠,٦٥	٣,٣٦	٠,٥٩	٣,١٩

* القيمة التائية الجدولية عند درجة حرية (٣٩٨) ومستوى دلالة (٠,٠٥) = (١,٩٦) تقريباً.
** غير دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

نلاحظ من الجدول السابق أن القيم التائية لمجال التحرش اللفظي والمقياس كله أكبر من القيمة التائية الجدولية عند درجة حرية (٣٩٨) ومستوى دلالة (٠,٠٥) وبالبالغة (١,٩٦)، في حين كانت قيم التحرش الجسدي وغير اللفظي أصغر من القيمة الجدولية، وهذا يعني وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مستوى التحرش الجنسي بالموظفات وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية (عازبة- متزوجة) في كل من التحرش اللفظي والمقياس بوجه عام، وعدم وجود فروق بينهما في التحرش الجسدي وغير اللفظي، وهذا يتفق مع نتائج بعض الدراسات. فقد تبين من نتائج دراسة (Hesson & Fitzgerald, 1997) أن الأكثر عرضة للتحرش: الأصغر سناً، غير المتزوجة، والأقل تعليماً، وذات المكانة الوظيفية المنخفضة، والخبرة المحدودة في عملها، والتي تعمل في وسط معظمه رجال أي تعد أقلية فيه، والمنظمة التي يعملن بها أكثر تساهلاً مع المتحرش حين يبلغ عنه أو يكتشف أمره (Hesson & Fitzgerald, 1997, P:88).
والأمر كذلك في المجتمع اليمني إذ وجدت نتائج البحث الحالي أن المرأة العازبة أكثر تعرضاً للتحرش من المرأة المتزوجة، وقد يرجع ذلك إلى خصائص المرحلة التي تمر بها المرأة، إذ إن المرأة المتزوجة قد اكتسبت خبرة من الحياة وبالتالي لا يمكن أن تستجيب للتحرش إلا فيما ندر، في حين أن العازبة زالت تنتظر مستقبلها، وشريك حياتها، وبالتالي فقد يؤثر فيها الكلام، أضف إلى ذلك أن المرأة العازبة تكون منشغلة كثيراً في جسدها، ومظهرها، بخلاف المتزوجة التي تشغل بزوجها وأولادها، الأمر الذي يجعل العازبة مهتمة بمتابعة الجديد من الملابس وأدوات التجميل، وبالتالي فإن مظهرها المغربي يجعلها فريسة للتحرش أكثر من المتزوجة.

١١- مقترحات البحث:

- بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث وضع العديد من المقترحات وفق الآتي:
- ١- وضع لوحات تنطوي على مضامين دينية وأخلاقية تحث على احترام المرأة ودورها، ومكانتها الاجتماعية، والمحافظة على عفتها.

- ٢- عقد ندوات دورية في مؤسسات العمل الرسمية والمدنية تهدف إلى توعية العاملات بالسلوكيات، وأساليب التعامل المنضبطة التي لا تجعل منهن فريسة للإغراءات أو التحرشات الجنسية.
- ٣- إصدار قوانين وأنظمة وتعليمات تكفل حقوق المرأة الموظفة، وتحصنها من المضايقات والإساءات والتحرشات الجنسية.
- ٤- تفعيل هيئات الرقابة المعنية بتعديل الصورة النمطية للمرأة في الكتب المدرسية والإعلام.
- ٥- إقامة محاضرات دورية للموظفين تتضمن الآثار النفسية التي تتعرض لها المرأة من جراء التحرش الجنسي، وتوعيتهم المستمرة بأن المرأة الموظفة هي أم وأخت وزوجة وزميلة جديرة بالاحترام والمهابة، والتقدير والرعاية، والحماية من النظرات، والأقوال والسلوكيات التي تنطوي على نزوات جنسية عابثة وغير أخلاقية.
- ٦- إجراء دراسات مشابحة تتناول موضوع التحرش الجنسي الذي تتعرض له الطالبات الجامعيات في اليمن.
- ٧- إجراء دراسات مسحية لمشكلة التحرش الجنسي بالمرأة اليمنية على مستوى الجمهورية.
- ٨- إجراء دراسات تهدف إلى التعرف إلى الأسباب والدوافع الكامنة وراء مشكلة التحرش الجنسي بجميع أنماطه.

المراجع

المراجع العربية:

- جباري، بلقيس. (١٩٩٨). الضغوط النفسية لدى المرأة اليمنية الموظفة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن.
- حجازي، أحمد مجدي. (٢٠٠٣). أزمة القيم والديمقراطية. (٩)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- الخطيب، أحمد. (٢٠٠٦). البحث العلمي والتعليم العالي. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- الخياري، رقية. (ب.ت). التحرش الجنسي في المغرب. المغرب: دار الفتل للنشر.
- زايد، أحمد وآخرون. (٢٠٠٢). العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الشرجي، عادل مجاهد وآخرون. (٢٠٠٥). الزواج المبكر في اليمن، مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية. بيروت: دار الكتب.
- الشهابي، أنعام عبداللطيف ومحمد، موفق حديد. (ب.ت). مشكلات تبوء المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية. "التجربة العراقية". عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الطارق، علي سعيد أحمد. (٢٠٠٢). خصائص الشخصية القيادية للمرأة اليمنية. جامعة صنعاء، اليمن، مجلة كلية الآداب (٢٥).
- عبادة، مديحة أحمد وأبو دوح، خالد كاظم. (٢٠٠٧). الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية. جامعة سوهاج، مصر.
- علي، عبدالعزيز. (٢٠٠٣). العولمة والأسرة. أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- فرانس، ماري. (٢٠٠١). تنكيد المعنويات. (فادية لاذقاني: مترجم)، القاهرة: دار العالم الثالث.
- فرج، طريف شوقي وهريدي، عادل محمد. (٢٠٠٤). التحرش الجنسي بالمرأة العاملة. مصر، جامعة بني سويف، مجلة كلية الآداب، (٧)، ١٩-٧٩.
- كتاب الإحصاء السنوي للأعوام. (١٩٧٠ وحتى ١٩٩٥). تقرير عن حجم نشاطات المرأة اليمنية في جميع المجالات. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء.
- كريم، عزة. (١٩٩٩). دور ضحايا الجريمة في وقوعها. مؤتمر البحوث الاجتماعية "المهام - المجالات - التحديات". القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- ليلة، علي وميرتون، روبرت. (٢٠٠٦). التجديد من داخل البنائية الوظيفية. الإسكندرية: المكتبة المصرية.

التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء د. الطارق

- المجذوب، أحمد وآخرون. (٢٠٠٣). مشكلة العنف داخل الأسرة المصرية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- مجمع اللغة العربية. (١٩٩٩). المعجم الوجيز. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

المراجع الأجنبية:

- Bronner, G. & Others. (2003). *Sexual Harassment of Nurses and Nursing Students*,
- Dawson, M.(2005). Predicting The Quantity of Law: Single Versus *Sociological Quantity*, Vol. 46.
1. Ellis, S.; Barak, A. & Pinto, A. (1991). Moderating Effects of Personal Cognitions on Experienced Sexual Harassment of Woman at Workplace. *Journal of Applied Social Psychology*, 21, 1320-1337.
- Fitzgerald, L, F. (1993). Sexual Harassment Violence Against Woman in the Workplace, *American Sexual Psychologist*, 10, 1070- 1076.
- Hay, B, S. & Elig T. W. (1999). The 1995 Department Defense Sexual Harassment Survey: Overview and Methodology. *Military Psychology*, 11 (3), 233-242.
- Hesson-McInnis, M. S. & Fitzgerald, L. F. (1997). Sexual Harassment: A Preliminary test of an Integrative Model, *Journal of Applied Social Psychology*, 2 (10) 877-901.
- Kendall, D. (2003). *Sociology in our Times*, Wedsworth, Canada.
- Pains A,& Selbert M. (1978). Sexual Child Abuse as am Anteed entta prostitution, Child Abuse and Neglect. *The Intersectional, Journal*, 5, (4).
- Poirier, S. M. (1999). Perceptonal of Sexual and Non Sexual Harassment, Master of Science in Applied Psychology, National Library of Canada, Canada.
- Rospenda, K. M. and Other (1998). Doing Power: The Confluence of Gender, Race, and Class in Contra power Sexual Harassment, *Gender and Society*, 12,(1).